الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1/(SUM)/FIN
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني لفنلندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/FIN)

فريق الاستعراض المؤلف من:

فيوت وانغواشاراكول، تايلند
جيمس م. بنمان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
أليكسي كوكورين، الاتحاد الروسي
بير ستيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (http//www.unfccc.de)

ملخص[1]

١- أجري الاستعراض المتعمق في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وشمل زيارة لهلسنكي من ٢٩ كانون الثاني/يناير الى ٢ شباط/فبراير من تلك السنة. وكان فريق الاستعراض يضم خبراء من تايلند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي. وقد صدقت فنلندا على الاتفاقية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ وقدمت أول بلاغ وطني في إطار الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقُدمت للفريق معلومات إضافية أثناء زيارته للبلد.

٢- إن مناخ فنلندا مناخ بارد، وتترتب على ذلك احتياجات تتعلق بالتدفئة. والصناعة الضخمة المكثفة الطاقة تعتمد، الى حد بعيد، على الغابات التي تغطي أكثر من ثلثي مساحة البلد. وتستخدم الطاقة النووية والمائية لتوليد نسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة من الكهرباء. ويعتبر معدل استخدام الكتلة الحيوية الذي يمثل ١٥ في المائة من ميزان الطاقة أعلى معدل بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتمثل أنواع الوقود غير الأحفوري، إجمالا، نحو ٣٥ في المائة من ميزان الطاقة. وقد وصلت واردات فنلندا من الكهرباء الى ذروتها في عام ١٩٩٠ حيث بلغت ١٧ في المائة من الاستهلاك. ويؤدي تناثر السكان والمسافات الطويلة التي يجب قطعها للوصول الى أسواق التصدير الى وجود احتياجات كبيرة في مجال النقل. وكانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد (١١-١٢ طناً) تقارب معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٠ وهو معدل مرتفع في سياق أوروبا الغربية. وفي النصف الأول من عقد التسعينات، شهدت فنلندا حالة من أشد حالات الركود في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣- ورأى الفريق أن قوائم الجرد تتسم بالشفافية، وأن فنلندا استخدمت منهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بطريقة ملائمة للظروف الفنلندية. وورد وصف كاف للانحرافات القليلة الناتجة عن أوجه قصور إحصائية. وقدمت فنلندا قوائم جرد تتعلق بغازات الدفيئة الثلاثة الرئيسية وكذلك بانبعاثات الغازات غير المباشرة. وشكلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٨٢ في المائة من الانبعاثات في عام ١٩٩٠، والميثان حوالي ٨ في المائة، وأكسيد النيتروز حوالي ١٠ في المائة. ولم يشمل البلاغ المواد الهيدروفلوروكربونية ووالهيدروكربونات المشبعة بالفلور وسداسي فلوريد الكبريت، ولكن سبق أن وُضعت لها تقديرات لعام ١٩٩٤ في قوائم الجرد الخاصة بالفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ المقدمة في ربيع ١٩٩٦، والتي بيَّنت أن نسبة الانبعاثات صفر أو ضئيلة جداً. وأُدخلت أيضاً بعض التنقيحات على المنهجيات الخاصة بالميثان وأكسيد النيتروز، مقارنة بما ورد في البلاغ. ويساهم قطاع استخدام الأراضي والحراجة مساهمة كبيرة نسبيا، إذ تقدَّر تنحية الكربون الاجمالية في الأحراج بأنها أكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الاجمالية العالية الناتجة عن الأراضي الخثية المزروعة، وكذلك مناطق الصرف غير الحيوية. ولاحظ الفريق أنه، على الرغم من سجل التقديرات التفصيلية نسبياً للانبعاثات وعمليات التنقية في ذلك القطاع، لا تزال أوجه عدم اليقين كثيرة.

٤- وقد أدخلت فنلندا بنجاح تكنولوجيات لكفاءة الطاقة مثل تدفئة المدن، التي تغطي ٤٥ في المائة من الإمداد الحراري، والتوليد المختلط للحرارة والكهرباء الذي يقدم حالياً ٣٠ في المائة من الطاقة الكهربائية. وبسبب الظروف المناخية، اتـُخذت منذ وقت طويل تدابير مثل تطبيق معايير صارمة لعزل الجدران والنوافذ (استخدام ثلاثة ألواح زجاجية). وفي عام ١٩٩٠ كانت فنلندا أول بلد يفرض ضريبة على ثاني أكسيد

الكربون؛ وتبلغ هذه الضريبة حاليا (١٩٩٦) حوالي ٨,٥ دولار أمريكي عن كل طن من ثاني أكسيد الكربون. ولدى فنلندا أكمل تغطية للمصادر بين البلدان التي تطبّق هذه الأداة، في حين أن المعدّل أقل من المعدلات المطبقة في عدد منها. ونتيجة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، ونظرا لأنه لا يوجد لدى البلدان الأخرى نفس النظام الضريبي، فإن هذا النظام سيتغير في عام ١٩٩٧، خاصة بالنسبة للكهرباء، حيث سيصبح غير مباشر وسينطوي بالتالي على احتمالات كونه أقل كفاءة بيئياً. ولدى فنلندا أيضاً عدد من البرامج المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، ولا سيّما الكتلة الحيوية، والتي ورد وصفها في البلاغ. وبوجه عام، أثّرت حالة الميزانية على تمويل تلك البرامج تأثيراً سلبياً.

٥- وكانت إسقاطات ثاني أكسيد الكربون الواردة في البلاغ موضع الاستعراض وقت زيارة الفريق كيما تعكس، ضمن جملة أمور، التطورات الاقتصادية التاريخية والتطورات الحديثة في قطاع الطاقة. ومن المرجح أن الانبعاثات ستزداد زيادة كبيرة، ولكنها ستكون أقل من نسبة الـ ٣٠ في المائة المقترحة في إسقاط "مع اتخاذ تدابير" الوارد في البلاغ، بسبب استمرار استيراد الكهرباء والنمو الاقتصادي المنخفض. والتوقعات بالنسبة للتوسع في استخدام تدفئة المدن، والتوليد المختلط للحرارة والكهرباء، والطاقة المائية، توقعات محدودة، في حين أنه لا يزال من الممكن للكتلة الحيوية أن توفر بعض الإمكانات الاقتصادية. وعلى المدى الأطول، لا يزال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء، ومستقبل الطاقة النووية (وبهذا الصدد، رفض البرلمان اقتراحا ببناء منشأة نووية خامسة)، وتوافر الغاز الطبيعي، وكذلك نمو واختيار التكنولوجيات في الصناعة المرتبطة بالأحراج، عوامل محدِّدة حاسمة. ويتعلق وجه آخر من أوجه عدم اليقين بآثار تحرير سوق الكهرباء. فبعد انخفاض بسبب الركود، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٤ بنسبة ٨ في المائة عمّا كانت عليه في عام ١٩٩٠، ولكنها وصلت في عام ١٩٩٥ الى مستوى عام ١٩٩٠. وستظل الأحراج لمدة قرون بالوعة للكربون الصافي، ولكن الحجم سيتوقف على درجة استخدام الأخشاب، حسبما ورد في البلاغ. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض كبير في انبعاثات الميثان يبلغ حوالي ٢٠ في المائة ويُعزى أساسا الى التدابير المتخذة في قطاع النفايات، وذلك فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، ولكن يتعين أن يحدث في الجزء الأخير من العقد. ومن المتوقع أن تزداد انبعاثات أكسيد النيتروز، ويُعزى ذلك أساسا الى تطبيق استخدام المحوِّلات الحفّازة للتقليل من التلوث المحلي والاقليمي.

٦- وقد تأقلمت فنلندا بالفعل مع التغيرات المناخية الرئيسية. فقد أجريت تقييمات لآثار تغيُّر المناخ، خاصة بالنسبة لقطاع الأحراج المهم اقتصاديا. وأجري عدد كبير من البحوث من خلال برنامج شامل مخصص، على وجه التحديد، لتغير المناخ فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦. ولاحظ الفريق ضخامة عدد الوثائق التي صدرت بشأن البرنامج لتوزع على المستوى الدولي. وقد اعتُبر هذا البرنامج جهدا هادفا ومحدودا زمنيا؛ والآن أصبحت البحوث المتعلقة بتغير المناخ تموَّل من خلال القنوات التقليدية. وأجري أيضا قدر كبير من البحث والتطوير بشأن الخيارات التكنولوجية للحد من تغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، حسبما ورد في البلاغ. وتتعاون فنلندا في أنشطة البحث والتطوير على المستوى الدولي، وهو أمر مفيد بوجه خاص بالنسبة لبلد صغير. ذلك أن هذه الأنشطة تُعتبر، في الاتحاد الأوروبي، أنشطة تتزايد أهميتها باطراد. وتُتخذ أيضا مبادرات تتعلق بالتعليم والتدريب والتوعية العامة.

٧- وقد ساهمت فنلندا بمبلغ ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي في مرفق البيئة العالمية في مرحلته التجريبية؛ وتساهم بمبلغ ٢١,٧ مليون دولار أمريكي في أول تجديد لموارد المرفق. هذا بالإضافة الى المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها البلد، والتي انخفضت من ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩١ الى ٠,٤

في المائة في ١٩٩٥ بسبب الحالة المالية. غير أن الحكومة تعهدت بالعودة الى المستوى السابق حالما تعتبر أن فترة الكساد قد انتهت. وتموّل فنلندا أيضاً عدداً كبيراً من المشاريع المنفذة في البلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية. ووقت زيارة الفريق، لم تكن هناك أي مشاريع مطروحة للبحث بوصفها أنشطة مشتركة في إطار المرحلة التجريبية.

الحاشية

(١) تم، وفقاً للمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1) إرسال مشروع هذا التقرير كاملاً الى حكومة فنلندا، التي لم يكن لديها أي تعليقات إضافية عليه.

- - - - -